كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت، في إطلاق منتدى الحُكم الرشيد تحت إشراف مَرصَد الوظيفة العامّة والحُكم الرشيد في جامعة القدّيس يوسف وبالتعاون مع مؤسّسة كونراد أديناور Konrad-Adenauer-Stiftung (KAS)، في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر الأربعاء الواقع فيه ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠، في حَرَم العلوم الاجتماعيّة، في هوفلان.

أيّتها السيّدات، أيّها السادة،

لم يستعمل اللبنانيّون منذ الاستقلال وحتّى اليوم عبارة أكثر ممّا استعملوا عبارة "بناء الدولة والحكم الصالح" إلى حدّ الحديث عن إعادة تكوين السلطة. تكفي مراجعة البيانات الوزاريّة للحكومات المتعاقبة منذ العام ١٩٤٣ للتأكّد من وجود مشكلة عميقة راسخة، هي عدم وجود مكوّنات الحكم الصالح. سقط اللبنانيّون في الامتحان، ولم يتمكّنوا من إقامة الأسس اللازمة للدولة، وها نحن اليوم نواجه خطرًا وجوديًّا نتيجة ذلك. وقد اكتشفنا كلبنانيّين غياب الدولة عن مسؤوليّاتها بعد الانفجار الرهيب في مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) الماضي. فلولا جهود بعض المؤسّسات الناشطة كالجيش اللبنانيّ والصليب الأحمر والدفاع المدنيّ على سبيل المثال، وهيئات المجتمع المدنيّ والمساعدات الدوليّة ، لكان وقع النكبة أقسى.

لن أتطرّق إلى أسباب غياب الدولة، وهي عديدة، منها ما هو داخلي يتعلّق بالنظام السياسيّ القائم، ومنها ما هو خارجيّ يرتبط بموقع لبنان ودوره، والصراعات الإقليميّة والدوليّة المؤثّرة والتي حوّلت تاريخنا إلى مجموعة من الأزمات والمشاكل. وإذا كان للصراعات الإقليميّة أهميّتها في زعزعة أُسس الدولة اللبنانيّة، فيبقى أنّ الفساد الذي يعشعش في بنية النظام السياسيّ اللبنانيّ الراهن القائم على المحاصصة والزبائنيّة له دَوره الكبير في انهيار الدولة. لن نتحدّث عن فسادٍ يستطيع القضاء أن يقضي عليه، بل إلى فساد كينونيّ لا يحيا النظام الطائفيّ بحسب اتّفاق

الطائف من دونه وذلك منذ نشأة الكيان لمئة سنة خلت، حتّى الحركات الثوريّة والانتفاضيّة والإصلاحيّة بوجه واسع لم تستطع أن تحرّك هذا النظام نحو الأفضل.

يطمح اللبنانيّون اليوم إلى دولة قادرة تتحمّل مسؤوليّاتها، وتوفّر لأبنائها ما هو متوفّر لسائر البشر في دول العالم الديموقراطيّ من مقوّمات الحكم الرشيد، كسيادة القانون والمحاسبة والنزاهة والشفافية والوصول إلى المعلومات.

كان العميد الراحل ريمون إدّه يقول إنّ الدولة تقوم ب "وهرة القانون" ، وهي الترجمة المختصرة لبعض مكوّنات الحُكم الرشيد، إذا صحّ القول. إذ لا يمكن تصوّر دولة لا يحكمها القانون ومتمّماته، ولا تسود فيها المواطنيّة. وقد آمن اليسوعيّون وجامعة القدّيس يوسف في بيروت بمبادئ الحُكم الرشيد، وأرسوا في آدائهم وسلوكهم هذه الأسس، وعملوا على نشرها لا سيّما في صفوف الطلاب والشباب لتكون لهم زادًا لهم في صناعة مستقبلهم ومستقبل لبنان. وما تأسيس مرصد الوظيفة العامّة والحُكم الرشيد في الجامعة ومن الجامعة سوى التعبير الأكيد على إرادة الجامعة التي ساهمت في بناء دولة لبنان الكبير في إعادة النظر في هذا النظام وفي الأساليب التي يتبعها في تدمير نفسه وفي تهجير أبنائه.

آن الأوان لولادة "جمهوريّة الحُكم الرشيد" في وطننا الغالي لبنان. من دونها سيبقى لبنان مشروعًا فاشلاً غارقًا في الحروب والأزمات يصدّر خيرة أبنائه إلى الهجرة. سنبقى غارقين في الفساد والفوضى والزبائنيّة، وسنعلن حتمًا موت الوطن .

إنّه الخلاص. ولأنّه كذلك، سنواصل سعيَنا في جامعة القديس يوسف في بيروت لنشر مبادئها. وما يقوم به "مرصد الوظيفة العامّة والحُكم الرشيد" منذ إنشائه خير دليل على هذا المسعى، الذي يشهد اليوم نقلة نوعيّة مميّزة مع إطلاق "منتدى الحكم الرشيد". هذا المنتدى الذي يديره كما المرصد البروفسور مونان بكفاءة نريده مساحة للنقاش والحوار والعلم يطرح الحلول العمليّة لما نواجهه من مشكلات ومصاعب، يقدّم الخطط والمشاريع، وينشر الأبحاث والدراسات. نريده مكانًا يلتقي فيه المسؤولون والمعنيّون والمهتمّون من القطاعين العامّ والخاص للنقاش وتبادل الأفكار بشأن مواضيع الحكم الرشيد. ويجب أن يضع بين أصحاب القرار في القطاعين العامّ والخاص كلّ المعلومات والإمكانات التي تساعدهم في اتّخاذ القرارات المناسبة.

والموضوع الذي سوف يُناقش اليوم "قانون الشّراء العامّ أساس للحكم الرشيد" هو من المواضيع الساخنة التي يجب مراجعتها مراجعة جذريّة، حيث أنّ القانون الصادر سنة ١٩٥٩ هو قانون مطّاط يسمح بالمحظور ويبيح بالمغشوش والنتيجة هو أنّ لبنان مشهور عالميًّا بالرشوات والعلاوات حيث أنّ منظّمة التعاون والتطوّر الاقتصادي حدّدت نسبة ٥ إلى ٧ بالمئة لهذه العلاوات من مجموع العقود وقد دعت مرارًا وتكرارًا إلى إصدار تشريعات وقوانين واضحة لا تسمح لأحد بالتلاعب.

نحن من حزب الرجاء. سنواصل الحلم حتّى نخرج من الواقع الصعب إلى الغد الواعد. هذه الدعوة إلى التغيير وإلى صناعة الخير للناس يدلّنا عليها البابا فرنسيس، وهو القائل في كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠١٩ : إنّ السياسة الأفضل هي التي تضع نفسها في خدمة الخير العام

.

والحكم الرشيد الذي نعلن إطلاق منتداه اليوم هو إحدى الوسائل المتاحة لصناعة هذا الخير العامّ.